



الحس المفقود

لنكن واضحين، وليس من باب رفع العتب قومياً: ان اسلوب العقوبات الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بشكل احادي او تفرض على المجتمع الدولي التزامه، اسلوب جائر، ايا تكن الدولة المنوي معاقبتها، وايا تكن المبررات. ولا يغير شيئاً في ذلك ان تكون العقوبات الاميركية المقررة في حق سوريا تتسلح جزئياً بحجة "استعادة لبنان سيادته". بل ان هذه العقوبات تحديداً جائزة مرتين: مرة من حيث المبدأ، ومرة اخرى لكونها اعتباطية لا تندرج في سياق تاريخي واضح، مما يؤدي الى تعقيد المسألة اللبنانية والمسألة السورية على حد سواء، بدل تسهيل حلها.

عندما طرحت فكرة العقوبات قبل سنتين، بدت ناشزة كلياً بالقياس مع تاريخ العلاقات المميزة بين الولايات المتحدة وسوريا، وهي التي لم تتعكر خلال اكثر من ربع قرن الا في العامين الاولين من عهد رونالد ريغان، بين ١٩٨١ و ١٩٨٣ ولعل الجانب اللبناني من هذه العلاقة هو اكثر ما يصح فيه هذا التوصيف، ولا سيما ان مقاربتة اميركياً انتهت الى الضوء الاخضر الذي اعطي عام ١٩٩٠ الى القوات الجوية السورية للقضاء على العماد ميشال عون واحكام القبضة على الاراضي اللبنانية بكاملها، ومن ثم الى اطلاق يد دمشق (وعنجر) في ممارسة الوصاية على لبنان طيلة التسعينات وحتى اليوم. وبالفعل، بدا جلياً خلال كل هذه الحقبة ان السياسة الاميركية لا تعير استقلال لبنان اهمية قصوى، وإن صدرت في الآونة الاخيرة بعض الاصوات في هذا الاتجاه.

طبعاً، يمكن الدول ان تغير سياستها، لكن هذا لم يحصل بعد في ما يتعلق بالسياسة الاميركية حيال لبنان وسوريا. فحتى في الأشهر الاخيرة، اي بعد اقرار قانون المعاقبة، وفي ما عدا تصريحات تعد على اصابع اليد الواحدة، ظلت الولايات المتحدة تحصر اهتماماتها اللبنانية بالاستقرار على "الخط الازرق" ونشاط "حزب الله" قربه، متغافلة في معظم الاحيان عن صلب الازمة اللبنانية الراهنة الناتجة من فقدان البلاد اي امل في المستقبل في ظل طبقة سياسية - عسكرية - مخابراتية تستمد شوكتها من وصاية المخابرات السورية عليها.

وما يقال عن لبنان يقال، وكما بالحري، عن ملف الاصلاح الداخلي في سوريا، اذ لم يسبق ان ابدت الولايات المتحدة اهتماماً بارزاً بغياب الديموقراطية فيها. وفيما ظلت تكتفي بالتقرير السنوي والروتيني لوزارة الخارجية عن انتهاكات حقوق الانسان، فانها لم تتأخر بعد ٩/١١ في الاستفادة من "الخبرة" السورية في هذا المجال لانتزاع الاعترافات من عدد من الاسلاميين القريبين من تنظيم "القاعدة"، ونالت دمشق على اساس هذا "التعاون" اكثر من شهادة في حسن السلوك.

بيد ان الاعتباطية الاميركية لا تخفف من خطر الخطوة الاخيرة المتمثلة باقرار عدد من العقوبات التي لحظها "قانون محاسبة سوريا واستعادة لبنان سيادته". فايها يكن تردد الادارة الاميركية، واياً تكن نزعة الاعتدال في وزارة الخارجية، فان مجرد اقرار العقوبات يعني ان منطقاً جديداً سوف يحكم انطلاقاً من الآن العلاقات بين دمشق وواشنطن، وهو منطق يخضع لاهواء الكونغرس بقدر ما يخضع لحسابات الادارة.



كذلك فان الاعتباطية الاميركية لا تهون من وقع العقوبات على سوريا. ليس فقط لأن احد الاجراءات المقررة، وهو المتعلق بمنع التعامل مع البنك التجاري السوري، قد تكون له آثار عملية كبيرة اذا

ارادت الولايات المتحدة ذلك، بل لأن محصلة العقوبات، بما فيها تلك التي بدت ثانوية، تزيد من هشاشة البيئة الاستثمارية في سوريا. وفي هذا المعنى فانها سوف تنعكس بالضرورة سلباً على احوال المواطنين السوريين، وكأنه لا يكفيهم ما ينالونه من عقوبات منذ اكثر من اربعين عاماً (ولذنب لم يقترفوه).

والانكى ان اقرار العقوبات ادخل سوريا في دوامة لا خروج منها بطريقة سهلة، غير ربما بالطريقة اللببية. وفي هذا المعنى، لا اعتباطية الادارة الاميركية ولا طغيان الايديولوجيا على الكونغرس يعفيان الحكم السوري من مسؤوليته في "استحقاق" هذه العقوبات.

لندع جانباً المبادئ، والحكم السوري اصلاً لا يعمل بموجبها فناموسه البراغماتية وسر بقائه الطويل المديد كان حسن قراءته للسياسة الدولية. فكيف وصلت به الامور الى هذا العمى فلم "ير" قانون المحاسبة حين كان مشروعاً، ولا صدق ان الكونغرس سوف يقر القانون، وبعد اقراره ان الرئيس جورج بوش سوف يصادق عليه، وبعد مصادقته انه سوف يفرض العقوبات المنصوص عليها؟ كيف وصلت به الامور الى هذا الانطواء فلم يعد يسمع نصيحة صديق، أكان فرنسياً أم مصرياً أم قطرياً، ولا صدق ان الامور تتبدل في غير مصلحته؟

لا ريب هنا ان الديبلوماسية السورية قصرت، وعلى رأسها الوزير، وهذا لم يعد غريباً. فالسيد فاروق الشرع ارتكب في الاعوام الاربعة الماضية خطأين جسيمين على الاقل. الاول حين رفض ان يصدق ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان سوف يحصل وفق ما وعد به ايهود باراك، بل انه مضى يردد امام زواره انه يكون لا يفقه شيئاً في السياسة اذا نفذت اسرائيل وعدها بالانسحاب. حتى بدا ان وعد باراك لناخبيه كانت دمشق تقرأه تهديداً بالانسحاب! وكان من الطبيعي بعد ذلك الا يساهم الوزير الشرع في استخلاص الدروس السياسية من الانسحاب الاسرائيلي المتحقق. اما الخطأ الثاني فهو طبعاً احجام السيد الشرع عن استشراف التحول في السياسة الاميركية بعد احتلال العراق، وتحديداً عن تلمس الخطر الناجم عن مشروع قانون محاسبة سوريا ثم عن القانون نفسه. غير انه لا يمكن القاء اللوم على السيد الشرع وحده. فالاستخفاف بالخطر تجاوزه الى كل جهاز الحكم في سوريا. فعندما يتعامل الحكم السوري مع عملية تبديل وزير الخارجية وكأنها تنازل الى الاميركيين يُفترض فيه ان يقبض ثمنه، اي انه يحرم نفسه بنفسه من تفعيل ديبلوماسية، فيكون هناك شك في الحس السياسي السائد في دمشق. وعندما يكتفي الحكم السوري بترداد الحجة السخيفة القائلة ان العقوبات على سوريا سوف تضر الشركات الاميركية اكثر مما تضر سوريا، صار يخشى ان يكون قرر معاملة الرأي العام العربي والعالمي بالاحتقار نفسه الذي يخص به الرأي العام السوري (واللبناني بالتلازم).

وعندما يعتبر الحكم السوري ان رده الوحيد على نصائح الاصدقاء هو ارساله السيد عماد فوزي الشعبي، وزير الاعلام غير المعلن، ليحتل شاشات الفضائيات العربية، والسيدة بثينة شعبان، وزيرة الخارجية الموعودة، تردد بالانكليزية امام الجمهور الاميركي ما يقوله السيد عماد فوزي الشعبي امام الجمهور العربي، فهذا يعني غياباً كاملاً عما يحصل في العالم. ألم يكن افضل من كل ذلك ان يتعامل الحكم السوري بشيء من البراغماتية فييدي استعداداً للبحث في بعض المطالب الاميركية؟ ألم يكن ذلك شراء للوقت افضل وانجع من ان يصم اذنيه في انتظار ان يفشل الاميركيون في العراق ويسقط بوش في الانتخابات؟



الماضي مضي. المهم الآن تخفيف الاضرار، منعاً لترسخ منطق العقوبات ودرءاً لخطر ازديادها. المهم هو استخلاص العبر بسرعة، واولها ضرورة ان يخرج الحكم البعثي في دمشق بحلة جديدة يستطيع ان يخاطب العالم من خلالها، ريثما يكون استخلص العبرة الابلغ وهي ضرورة ان يتسلح بتوافق داخلي سوري، وبانفتاح على معارضيه فيستطيع ان يبرهن انه ليس معزولاً على غرار توأمه السالف في بغداد، ويجنبنا بذلك ان يذهب الكونغرس الى مغامرة جديدة لا تحمد عقباها فيقرر "مشروع تحرير سوريا ولبنان" الموجود حالياً في ادراجه.

والسبب نفسه يفترض ان يدفع بالحكم السوري الى مبادرة مماثلة في لبنان، فلا يغر نفسه بنتائج انتخابات بلدية هندسها بتآن، بل يتنبه الى الفائدة التي ستعود عليه من رفع يد مخابراته وازلامها عن السياسة اللبنانية، فيحرم الكونغرس من مسوغ اضافي (وشعبي) للمضي في مغامرته. ولكن من اين يأتي حكم اخفق هذا الاخفاق، برؤية جديدة وحدها تستطيع ان تنتشل سوريا ومعها لبنان من الورطة التي اوقعنا فيها؟ بالتأكيد ليس من اليقين العقيم الذي تبثه ابواقه من دمشق او بيروت فينتهي الى تصديقه.

سمير قصير



Id-Reference	04-Pr-000637	
Media	(Support)	HC
Title		الحس المفقود
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date		٢٠٠٤/٥/١٤ 14/5/2004
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	ميشال عون - جورج بوش - فاروق شرع - عماد فوزي - بثينة شعبان - رونالد ريغان - ايهود باراك
	Locations	ولايات متحدة - سوريا - لبنان
	Dates	1981 - 1990 - 1983 - 9/11
	Themes	لبنان - سوريا - حكم سوري - بشار أسد - وصاية سورية - سياسة أميركية - خط أزرق - قانون معاقبة - سوريا - حزب الله - سيادة لبنان - مخابرات سورية - ملف اصلاح سوريا - حكم بعثي - عقوبات أميركية - ولايات متحدة - ديموقراطية - بعد ١١ أيلول - علاقات سورية أميركية - قوات سورية - القاعدة - قانون محاسبة سوريا - فاروق شرع - سوريا نظام - بثينة شعبان - عماد فوزي شعبي - حزب بعث - انتخابات بلدية -
Subject		